كيف تستعد دول الخليج للتعامل مع التصنيف الأميركي +AA؟

في قرار غير مسبوق، خفضت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز في الخامس من أغسطس 2011، التصنيف الائتماني للديون السيادية الأميركية AAA، ما أثار الانتقاد لأعضاء الكونغرس لفشلهم في تخفيض حجم الإنفاق بما يكفي لتقليص عجز الموازنة القياسي في بلادهم.

وتشير هذه الخطوة التاريخية إلى الأزمة التي يعيشها أكبر اقتصاد في العالم، وتثير الشكوك حول الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي كان قد بدأ لتوه.

وكانت «ستاندرد آند بورز» خفضت التصنيف درجة واحدة إلى +AA، مع نظرة مستقبلية سلبية، وهو ما يشير إلى أنها قد تخفض تصنيف البلاد في غضون العامين المقبلين إذا لم يتم تقليص حجم الإنفاق، أو إذا ارتفعت معدلات الفائدة الأميركية، أو ظهرت ضغوط مالية جديدة جراء ارتفاع مستوى الدين الحكومي العام.

ووفقا لتقرير صدر عن شركة المركز المالي الكويتي «المركز»، يحمل تخفيض تصنيف الديون السيادية تداعيات واسعة النطاق، لكنه بالتأكيد لن يكرر أزمة 2008. بغض النظر عن الجدل الدائر، لابد من تقييم الضرر المباشر والملازم على دول مجلس التعاون الخليجي من هذه الخطوة. ولفت التقرير إلى أن التأثيرات لن تكون متشابهة بين هذه الدول، على اعتبار أن بعضها لديها احتكاك أكثر من غيرها في قضايا محددة.

واتضح تأثير تخفيض التصنيف على المدى القصير، عندما شهدت أسواق الأسهم في المنطقة موجة انخفاض كبيرة بعد الإعلان عن الخبر، إذ هبط مؤشر السوق السعودي 5,5٪ في السادس من أغسطس. وبالرغم من أن أسواق دول التعاون الأخرى فتحت يوم الأحد، إلا أنها شهدت انخفاضا حادا أيضا. وفقدت أسواق الأسهم الخليجية 31 مليار دولار من قيمتها السوقية منذ الإعلان عن صفقة الديون الأميركية في نهاية يوليو.

وقد تنخفض الأسهم على نحو إضافي إذا تذبذبت الأسواق العالمية بشكل حاد وفق تقييمات مخاطر متباينة.

السعودية

يقول تقرير «المركز» ان انخفاض الطلب الأميركي والعالمي المستمر قد يفضي إلى تراجع أسعار النفط الخام.

وهو ما سيؤدي إلى تضاؤل الإيرادات التي ستخفض بدورها من قدرة الحكومات على تطبيق خططها الاستثمارية المحلية.

وهو ما يتضح بوجه الخصوص على ضوء الاضطراب السياسي المستمر حيث تم التعامل معه بشكل كبير من خلال الترضية النقدية للمواطنين، وبالتالي زاد هذا الأمر من الضغوط على إمكانيات الحكومة في تحقيق استثمارات محلية حصيفة لرؤوس الأموال.

في غضون ذلك، قد تشهد الاستثمارات الأجنبية خاصة في أسواق الأسهم تراجعا مع تجنب المستثمرين للمخاطر في اقتصاد عالمي لايزال يتعافى.

وعلى الرغم من أن السعودية تعد واحدة من أكثر عشر سياديات آمنة في العالم، إلا أن «المركز» لا يتوقع أي انخفاض كبير في المملكة بهذا الخصوص.

أما البنوك فستتأثر بشكل عرضي من جميع هذه الأمور، على سبيل المثال إذا انخفض الإنفاق الحكومي، وتباطأ الاقتصاد، ستنشأ بيئة لا تساعد على الاقراض.

علاوة على أنه إذا انخفض الإنفاق الحكومي بشكل إضافي، فإن البنوك قد تشهد زيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، بينما تعيد تصنيف الموجودات استنادا إلى تصنيفات جديدة.

الكويت

بالنسبة لخطط التنمية الخاصة بكل بلد فقد يتم تجاهلها، إذ إن معظم خطة التنمية التي تبلغ قيمتها 125 مليار دولار مبنية على إنفاق الحكومة المترافق مع زيادة جاذبية الكويت بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

أما الاستثمارات المحلية فقد تشهد انخفاضا مع ارتفاع تكلفة حقوق المساهمين، بينما قد يعوق تراجع إيرادات الدولة من قدرة الحكومة على جعل استثمارات رأس المال كجزء من الخطة نظرا إلى أن أغلبية الإنفاق يذهب إلى المصروفات الحالية التي يصعب تخفيضها.

من جهتها، تعد الاستثمارات الأجنبية في البلاد ضعيفة وفق المعايير الإقليمية، وتقل عن 150 مليون دولار سنويا. إضافة إلى أن المسائل البيروقراطية والتشريعية تجعل البلاد غير جاذبة بالنسبة للأجانب.

إلى هذا، يقول التقرير ان البنوك في البلاد تتمتع برسملة جيدة، وان معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي وصل إلى 19٪ في 2010.

أما القروض المتعثرة فانخفضت إلى حوالي 9٪ في 2010 على الرغم من أنها لاتزال عالية وفق معايير المنطقة.

ويشكل قطاعا العقار والاستثمار حصة كبيرة من السوق ولايزالان يعانيان التعثر بعد الأزمة المالية التي ضربت الأسواق في عامي 2008 و2009.

وأي زيادة في تكلفة حقوق الملكية وضعف الدولار قد يكون خطرا على ميزانية القطاع التي ستؤثر بشكل نهائي على محافظ قروض البنوك.

الإمارات

نظرا إلى أن نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي في أبوظبي واستراتيجية التنويع تعتمد على إنفاق الحكومة من إيرادات النفط، فإن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يعوق أي تقدم.

ومع ذلك، يعتقد التقرير أنه نظرا إلى الإيرادات المتكدسة إضافة إلى الثروة المتولدة والموزعة من قبل هيئة أبوظبي للاستثمار، فإن الإمارة قد تكون قادرة على الحفاظ على خططها الإنفاقية بغض النظر عن اي انخفاض في قيمة أصولها الاحتياطية.

من ناحية أخرى، بقي سوق أبوظبي للأوراق المالية منعزلة بشكل جيد نسبيا عن تداعيات الأسواق العالمية السلبية، وظلت الأفضل أداء في المنطقة منذ بداية العام وحتى الآن -6٪، رغم ما عانته من تراجع بنسبة 2,5٪ بعد الإعلان عن تخفيض تصنيف الولايات المتحدة.

بالنسبة للبنوك في أبوظبي فقد تماسكت جيدا ولو بشكل نسبي خلال الركود الاقتصادي، وبلغ صافي أرباحها في النصف الأول من هذا العام 2,12 مليار دولار، بزيادة سنوية وقدرها 38٪.

ويتوقع التقرير أن يستمر الإنفاق الحكومي القوي في دعم البنوك، إلى جانب النمو الاقتصادي السليم.

من ناحيتها، لاتزال دبي في وضع غير مستقر نظرا إلى الانخفاضات التي عانت منها نتيجة الأزمة الائتمانية العالمية، وبقيت حتى الآن تتعافى منها، إضافة إلى أنها أكثر ارتباطا بالأسواق العالمية من أبوظبي.

نظرا إلى أن اقتصاد دبي يعتمد بشكل رئيسي على التجارة والسياحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه قد يشهد انخفاضا إن تراجع نمو الاقتصادي العالمي.

وإذا ما تعرقل النمو الاقتصادي في دبي، فإنه قد يضر بالاستثمارات المحلية الحكومية والقطاع الخاص.

ولا يعتقد التقرير هجرة المستثمرين الأجانب بشكل كبير بسبب الروابط القوية التي تجمع دبي بالمؤسسات الأجنبية التي عادت مجددا بعد الأزمة عبر عملية جمع أموال ناجحة لسندات، واستمرار مشاريع البنية التحتية الكبيرة في الإمارة.

قطر

تعد قطر واحدة من أفضل الأسواق أداء في دول التعاون خلال العامين الماضيين، وهو ما جعلها تتجنب بنجاح الأزمة المالية العالمية، وفي الوقت نفسه تحافظ على نموها.

وبالتالي، يتوقع التقرير أن تشهد البلاد مخاطر من المستويات المتوسطة بالنسبة لسوق الأسهم، الذي تراجع بمعدل 7٪ تقريبا هذا العام.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على إنتاج الغاز الطبيعي المسال، إلا أن الاحتياطيات والإيرادات المجمعة عبر السنين ستتيح للبلاد الاستمرار في تطبيق خططها التنموية الضخمة مثل استراتيجية التنمية الوطنية البالغة قيمتها 125 مليار دولار.

علاوة على ذلك، تنفذ قطر حاليا الكثير من الإصلاحات التنظيمية والتحسينات، مثل تشجيع الشركات على تقليص الحدود المفروضة على حصص تملك الأجانب (بهدف ترقية وضعها في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال إلى أسواق ناشئة)، إضافة إلى تأسيس سوق سندات منظم.

هذه المعايير إلى جانب المشاريع الضخمة المرتبطة بحدث استضافتها لكأس العالم في عام 2022، يجب أن يحافظ على استمرار اهتمام المستثمر الأجنبي بالبلاد.

مناقشة تعديلات على القواعد والنظم الإشرافية والرقابية

الشمالي يصل إلى واشنطن لحضور اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

واشنطن ـ كونا: وصل وزير المالية مصطفى الشمالي الى واشنطن امس الاول مترئسا وفدا رسميا لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين خلال الفترة من 23 الى 25 سبتمبر الجاري والتي ستناقش الاقتصاد العالمي.

كما يشارك محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم العبدالعزيز على رأس وفد رسمي للبنك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن.

وتهدف الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين الى مناقشة كل القضايا الراهنة المؤثرة على الاقتصاد العالمي من خلال مراجعة دقيقة لتقريري لجنة توقعات الاقتصاد العالمي ولجنة الاستقرار المالي العالمي الصادرين عن صندوق النقد الدولي.

وستتناول المناقشات حزمة التعديلات التي يدخلها صندوق النقد الدولي على القواعد والنظم الاشرافية والرقابية والقضايا الاخرى ذات الصلة بتعزيز الدور المنوط بالصندوق وتوسيع قدراته التمويلية فضلا عن مناقشة القوائم المالية للصندوق.

كما ستشهد الاجتماعات مناقشات وتبادلا للاراء بين القطاع الخاص والوفود الحكومية وكبار المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين.

وسيتناول وزراء المالية والبيئة وكبار رجال الاعمال والاكاديميون القضايا ذات الاهتمام العالمي بين توقعات الاقتصاد العالمي وكيفية القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي وفاعلية المساعدات.

ومن المقرر ان ينعقد خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي الاجتماع الـ (24) للجنة النقدية والمالية الدولية المنبثقة عن مجلس المحافظين يوم السبت المقبل وهو اجتماع سنوي عادة يعقد خلال شهري سبتمبر واكتوبر وعقد في واشنطن المرتين الماضيتين على التوالي والاجتماع السنوي الثالث سيكون في دولة عضوة اخرى.

والاجتماعات السنوية تعقد قبل اجتماعات اللجنة النقدية والمالية الدولية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ولجنة التنمية المشتركة التي تضم ممثلين عن كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومجموعة العشر ومجموعة الـ (24).

وعلى هامش الاجتماعات السنوية يعقد ايضا العديد من الفعاليات التي تستهدف تعزيز الحوار وتبادل الآراء فيما بين القطاع الخاص والوفود الحكومية وكبار المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين.

كما انه من خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين تنعقد اجتماعات مجلس المحافظين لكل منهما اضافة الى العديد من اجتماعات اللجان والمحافل المرتبطة بكل منهما.

وسيتناول الاجتماع تطورات اداء الاقتصاد العالمي واستشراف اتجاهاته المستقبلية والاستعدادات والاجراءات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لمواجهة اي ازمات مالية مستقبلية من خلال التباحث في الانظمة الفاعلة لإدارة الازمات وسبل استعادة الثقة في الاسواق والوقوف على طبيعة الضغوط التي قد تؤثر في اتجاهات اداء الاقتصاد العالمي والاسواق المالية الدولية وامكانات الحد من المخاطر المصاحبة لها. ويرأس الاجتماعات السنوية رئيسا البنك وصندوق النقد الدوليين اذ تتولى كل دولة عضوة سنويا رئاسة الاجتماعات.

مصطفى الشمالي

قطر تسعى لجذب استثمارات أجنبية

مع استعداد قطر لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم في عام 2022 تسعى الدولة الخليجية الصغيرة لاجتذاب مستثمرين أجانب لتعزيز البنية التحتية بها.

ولقطر استثمارات تبلغ قيمتها 100 مليار دولار في أصول بالخارج استنادا الى تخمينات عن حجم الصندوق السيادي للبلاد.

وتتطلع الدولة التي توشك ان تصبح أغنى دولة في العالم على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الى استثمار ثرواتها بالخارج.

وقال محمد إبداح مدير إدارة تخطيط النقل والبنية التحتية بوزارة البلدية والتخطيط العمراني في قطر «لدينا معرفة يقينية أن الاستشاريين بدأوا يحظون بمزيد من الاهتمام في قطر، أنا على يقين أن المتعاقدين سيفعلون نفس الشيء حتى على المستوى الفردي الاحترافي، فالمستوى الفردي يتعلق بالأشخاص الذين يسعون للحصول على فرصة عمل، وذلك يمكن ان يكون فرصة لنا لنحصل على المهارات التي نحتاج اليها في السنوات القليلة القادمة».

وجاءت تصريحات محمد ابداح على هامش مؤتمر يستمر يومين حول الاستثمار بهدف جذب مستثمرين محتملين الى البلاد.

وأضاف ابداح موضحا السبب الذي يراه مناسبا ليضخ مستثمرون أموالهم في قطر «لدينا المهارات والعزيمة لبحث أي قضايا والتغلب على أي تحديات، لدينا كذلك دعم السلطات الضروري للغاية».

ويسعى المؤتمر الى جذب مستثمرين لتمويل مشروعات جديدة للبنية التحتية في قطر تقدر تكلفها بنحو 100 مليار دولار تشمل بناء ملاعب لكرة القدم استعدادا لنهائيات كأس العالم.

وأنفقت قطر أكثر من 20 مليار دولار على شراء حصص في شركتي صناعة السيارات الألمانيتين بورشه فولكس واغن التي تعرضت لمشكلات في الفترة الأخيرة، والبنك الزراعي الصيني وسانتاندر البرازيل وايبردرولا الاسبانية وشركة الإنشاءات هوختيف، كما وجهت أموالا لإنقاذ عدد من البنوك اليونانية واشترت متجر هارودز البريطاني الفاخر ناهيك عن فريقي كرة قدم أوروبيين.

وترددت أنباء بأن قطر تجري محادثات مع بنك بي.إن.بي باريبا الفرنسي لشراء حصة في أسهمه.

وتجري قطر الغنية بالموارد محادثات مماثلة مع بنوك أخرى في فرنسا بشأن شراء حصة محتملة في ظل الحاجة الهائلة لرأس المال.

«العشرين»: اتخاذ الخطوات اللازمة لاستقرار النظام المالي عالمياً

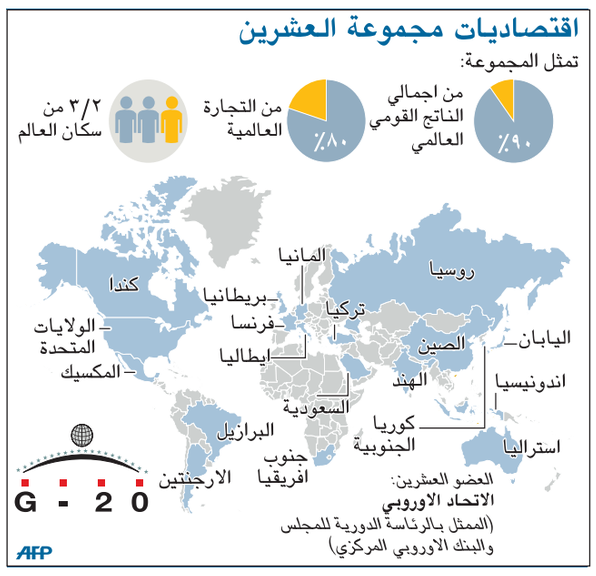

واشنطن ـ يو.بي.آي: تعهدت مجموعة العشرين باتخاذ كل الخطوات الضرورية لاستقرار النظام المالي العالمي، وقالت انها ستعمل بشكل منسق لإنهاء الأزمة المالية الأخيرة التي تضرب أوروبا ودعم النمو والحفاظ على استقرار الأنظمة المصرفية وسوق المال.

وفي بيان للمجموعة صدر بعد لقاء لوزراء مالية ورؤساء المصارف المركزية لدول مجموعة العشرين في واشنطن قال المجتمعون إنهم «ملتزمون برد دولي قوي ومنسق على التحديات المتجددة التي تواجه الاقتصاد العالمي». وتعهدوا بـ «زيادة مرونة» آلية صندوق الإنقاذ المعروف بـ«آلية الاستقرار المالي بالاتحاد الأوروبي» وزيادة تأثيره إلى أعلى حد.

وشدد البيان على وحدة مجموعة العشرين باتجاه اتخاذ إجراءات قوية لازمة من أجل «الحفاظ على استقرار مالي واستعادة الثقة ودعم النمو» في منطقة اليورو.

وذكر البيان أن البرلمان الأوروبي سيعمل خلال الأسابيع القليلة المقبلة على المصادقة على خطة يوليو لدعم المصارف المضطربة.

ولم تخطط المجموعة لإصدار بيان لكنها غيرت رأيها بعد أن تأثرت سوق الأسهم حول العالم بالقلق المحيط بالدين السيادي لمنطقة اليورو وصحة بنوك المنطقة.

وقالت المجموعة إنها ستتخذ كل الخطوات اللازمة «لضمان استقرار الأنظمة المصرفية وسوق المال كما هو مطلوب».

وذكر البيان أن الإدارة الأميركية وضعت خططا جديدة لخلق الوظائف وتقليص العجز، كما أن اليابان تعمل على مواجهة تبعات الزلزال المدمر الذي ضربها في مارس الفائت مركزة على عجز متوسط الأمد. ودعت المجموعة الصين إلى السماح لمرونة أكبر لعملتها.

وقال وزير المال الفرنسي فرانسوا باروان انه من المهم للمجموعة أن تحافظ على هدوئها في وجه اضطراب الأسواق وتتخذ كل الخطوات اللازمة لخلق الاستقرار في اوروبا، معتبرا أن «الوضع خطير».

المفوضية الأوروبية: ضخ 420 مليار يورو في البنوك الأوروبية

كاميرون: أزمة اليورو تزيد الشكوك بشأن الاقتصاد العالمي

لندن ـ د.ب.أ: قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ان أزمة الديون الأوروبية تضفي حالة من الغموض على الاقتصاد العالمي ويجب معالجتها سريعا.

ودعا كاميرون في خطاب أمام البرلمان الكندي في أوتاوا مساء أول أمس الدول الأوروبية إلى إظهار امتلاكها «إرادة سياسية لعمل اللازم».

وذكر انه «بطريقة أو بأخرى، يتوجب عليها أن تجد حلا جذريا ودائما لقلب المشكلة المتمثلة في ارتفاع الديون في الكثير من دول اليورو». وأضاف ان «إرجاء ما يجب عمله إلى ما لا نهاية لا يساعد ولكن في حقيقة الأمر يفاقم المشكلة ويطيل ظلال الشكوك التي تحوم بشأن الاقتصاد العالمي».

من جهة أخرى، قالت المفوضية الأوروبية اليوم الجمعة إن البنوك الأوروبية حصلت بالفعل على 420 مليار يورو للمساعدة في إعادة رسملتها وإنها أفضل حالا مما كانت قبل ثلاث سنوات.

وقال اوليفييه بيلي المتحدث باسم المفوضية في مؤتمر صحافي «إعادة رسملة البنوك الأوروبية عملية مستمرة.. هذا أمر يحدث بالفعل». وأضاف «انها مستمرة منذ 2008.. وهذا أمر جدير بالتذكر. قيمة إعادة رسملة البنوك الأوروبية 420 مليار يورو». وفشلت ثمانية بنوك في اختبارات التحمل الأوروبية هذا الصيف واعتبرت 16 أخرى بنوكا ضعيفة. ويساور المستثمرين القلق بشأن قدرة البنوك الأوروبية على التعامل مع تخلف يوناني محتمل عن سداد الديون. وقال بيلي إن الأمر متروك لكل بنك أن يضع خطة إذا احتاج لزيادة رأسماله.

وأضاف «لا توجد خطة أوروبية كبيرة لإعادة رسملة البنوك».

من جهة أخرى، ذكرت صحف يونانية امس ان وزير المالية أبلغ أعضاء البرلمان أن أثينا يمكن أن تجري عملية عجز عن السداد بشكل منظم، عن طريق إعادة هيكلة للديون المستحقة عليها عبر تخفيض قيمة السندات الحكومية بنسبة 50٪.

قالت صحيفة «تاني» ان وزير المالية إيفانجيلوس فينيزيلوس أبلغ لأعضاء البرلمان الاشتراكيين خلف الأبواب الموصدة أن البلاد تركز على الالتزام بخط التقشف للحصول على حزمة الإنقاذ الثانية بقيمة 109 مليارات يورو (145 مليار دولار) والتي تم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوروبي وأثينا في 21 يوليو وتجنب شبح الإفلاس. وقال ان البدائل الأخرى تتمثل في إما إعادة هيكلة ديون اليونان بشكل متفق عليه بخفض قيمة السندات الحكومية بنسبة 50٪ أو العجز عن السداد بشكل غير منظم.

ارتفاع البطالة وانخفاض الرواتب وتفاقم الفقر بوتيرة سريعة في نيويورك

زيادة سكان أميركا إلى 309 ملايين نسمة في 2010

واشنطن ـ أ.ف.ب: بلغ عدد السكان في الولايات المتحدة 309 ملايين نسمة في العام 2010 وسجلت البلاد انخفاضاً في متوسط الدخل إلى 50 ألف دولار وارتفاعا في عدد الولادات خارج إطار الزواج وتراجع عدد الموظفين في قطاع البناء والأشغال العامة، على ما أفاد مكتب الإحصاءات.

وأشارت إحصاءات المكتب للعام 2010 في مجال النقل والتعليم والرواتب والصحة إلى أن عدد السكان في الولايات المتحدة بلغ 309,3 ملايين نسمة في العام 2010، 287 مليونا منهم تقريبا هم مواطنون أميركيون. وولد 40 مليونا من سكان الولايات المتحدة خارج البلاد، أي 12,9٪ من إجمالي السكان ويتحدر أكثر من نصفهم (53,1٪) من أميركا اللاتينية فيما يأتي 28,2٪ منهم من آسيا و4٪ من أفريقيا. وبحسب الإحصاءات، فإن 79,4٪ من السكان لا يتكلمون إلا الإنجليزية في منازلهم فيما يعتمد 12,8٪ منهم الاسبانية. وتضم البلاد 94,3 رجل لكل مائة امرأة وتبين أن 15,5٪ من أسلاف سكان الولايات المتحدة هم ألمان و11,2٪ منهم ايرلنديون و2,8٪ فرنسيون.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد انخفض متوسط الدخل بنسبة 2,2٪ في سنة واحدة فتراجع من 51190 دولارا إلى 50046 دولارا.

وتبلغ نسبة السكان الذين يتعدى دخلهم الـ 200 ألف دولار 3,9٪ في حين أن دخل 7,6٪ منهم هو دون الـ 10 آلاف دولار. ويعيش 15,3٪ من السكان تحت خط الفقر وتبلغ هذه النسبة 28,4٪ لدى الهنود و27,1٪ لدى السود. كذلك، فإن 15,5٪ من السكان لا يتمتعون بضمان صحي. وتراجعت نسبة العمالة من 68,2٪ إلى 66,6٪ (أي بنسبة 1,6٪) في مقابل تراجع بنسبة 3,3٪ بين العامين 2008 و2009. أما عدد النساء غير المتزوجات واللواتي تتخطى أعمارهن الخمسة عشر عاما فقد ارتفع من 28,6٪ إلى 29٪ (34,8٪ في نيويورك) كما ارتفع عدد الولادات خارج إطار الزواج من 35,2٪ إلى 36٪. وزاد عدد الأسر ذات الوالد الواحد والتي تديرها امرأة من 12,7٪ إلى 13,1٪.

وأشار التقرير إلى أن العمل يشهد بدوره تغيرا ملحوظا مع انخفاض عدد العمال في قطاع البناء بنسبة 8,8٪ وتقدم قطاعات التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية بنسبة 2,2٪.

من جهة اخرى، ازدادت نسبة الفقر العام الماضي في نيويورك بوتيرة أسرع بكثير من باقي مدن الولايات المتحدة ويعيش حاليا أكثر من 20٪ من سكان المدينة تحت خط الفقر، حسب معطيات رسمية. وفي العام 2010، كان 1,6 مليون شخص في نيويورك أي 20,1٪ من إجمالي السكان يعيشون تحت خط الفقر في مقابل 18,7٪ في العام 2009، بحسب مكتب التعداد.

وهذه النسبة أعلى من المعدل الوطني البالغ 15,1٪ وكذلك الارتفاع الذي حصل في غضون سنة إذ ان الزيادة بلغت 0,8٪ في مجمل البلاد في مقابل 1,4٪ في نيويورك.

ويشرح ديفيد جونز، رئيس جمعية «كوميونيتي سيرفيس سوسايتي» التي تكافح الفقر في نيويورك «تأثرت المداخيل الصغيرة تأثرا كبيرا جراء الانكماش وأزمة الوظائف». وقد وصلت هذه النسبة في أوساط الشباب ما دون الثامنة عشرة من العمر إلى 30٪ في العام 2010 (2,9+ نقطة) وقد بلغت 27,9٪ في أوساط الأميركيين من أصول أميركية لاتينية (0,2-) و23٪ في أوساط الأميركيين من أصول أفريقية (2,2+).

وتشكل النساء العزباوات مع أطفالهن الفئة الأكثر ضعفا إذ تعيش حاليا نسبة 41,4٪ منهن (4,7+ نقاط) تحت خط الفقر، حسب المعطيات الرسمية. ولم توفر الأزمة إلا أغنى الأغنياء. فانخفض متوسط دخل الأسر في نيويورك من 51101 دولار في العام 2009 إلى 48743 دولارا في العام 2010.

معارضة خطة أوباما لخفض العجز وتأييد زيادة الضرائب على الأثرياء

واشنطن ـ يو.بي.آي: أظهر استطلاع أميركي جديد أن أغلب الأميركيين يعارضون خطة أوباما لخفض العجز لكنهم يدعمون زيادة الضرائب المفروضة على الأثرياء.

ووجد الاستطلاع الذي أجراه مركز (راسموسن) للاستطلاعات أن 37٪ من الأميركيين المخولين الانتخاب يؤيدون خطة أوباما لتقليص العجز فيما يعارضها 42٪ منهم.

وقال 21٪ ممن شملهم الاستطلاع إنهم غير متأكدين من موقفهم بعد.

وقال 53٪ إنهم يؤيدون خطة (بفت رول) التي تدعو إلى زيادة الضرائب على الأثرياء فيما أشار 29٪ إلى اعتراضهم على ذلك وذكر 17٪ أنهم لم يقرروا بعد موقفهم.

الأسهم العالمية تسجل أدنى مستوى في 14 شهراً

لندن ـ رويترز: سجلت الأسهم العالمية أدنى مستوى في 14 شهرا امس إذ ان المخاوف من التداعيات المحتملة على القطاع المصرفي في حال تخلف اليونان عن سداد ديونها طغت على آمال في إجراءات ملموسة من جانب وزراء مالية مجموعة العشرين. وتراجع مؤشر ام.اس.سي.آي لأسهم كل دول العالم إلى 274,72 وهو أدنى مستوى منذ يوليو 2010.

وهبطت الأسهم الأوروبية أكثر من 1٪ بقيادة أسهم البنوك.